مساهمة تقرير المدقق القانوني في عملية اتخاذ القرار لدى الأطراف ذوي المصلحة – حالة البنوك التجارية

Contribution of the legal Auditor's report to decision making process of stakeholders- the case of commercial Banks.

عبدالرحمان بابنات [1،*]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (a.babenette@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 23 ديسمبر 2021م؛ **تاريخ القبول**: 10 جانفي 2022م؛ **تاريخ النشر**: 28 جانفي 2022م.

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تقرير المدقق القانوني في اتخاذ البنوك قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية. ولما كان محافظ الحسابات هو المخول في الجزائر للقيام بالتدقيق القانوني، وهو مصدر ثقة الأطراف ذوي المصلحة. فإن تقريره الذي يقدمه في إطار مهمته السنوية للشهادة على حسابات المؤسسات الاقتصادية، يفيدهم في اتخاذ مختلف قراراتهم للتعامل معها. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي، ودراسة حالة البنك الوطني الجزائري، فرع ورقلة.

توصلنا إلى أن تقرير محافظ الحسابات يعد من مصادر المعلومات الضرورية التي يعتمد عليها البنك في دراسة طلبات منح القروض للمؤسسات الاقتصادية، كما يساهم التقرير في اتخاذ قرار منح التمويل للمؤسسات الاقتصادية، لاحتوائه على رأي محافظ الحسابات حول صدق وانتظام القوائم المالية؛ سلامة نظام الرقابة الداخلية؛ مدى التزام المؤسسة بالأحكام والتشريعات التي تنظم نشاط المؤسسة، ومعلومات أخرى (اقتصادية، مالية، قانونية، تنظيمية) تفيد البنك في اتخاذ قرار منح التمويل

الكلمات المفتاح: الكلمات المفتاحية: تقرير محافظ الحسابات، قوائم مالية، مؤسسة اقتصادية، أطراف ذوي المصلحة، قرار التمويل.

تصنيف JEL: G39، M42

Abstract: The study aims to identify the extent of the contribution of the legal auditor's report to the banks' decision to finance economic enterprise. And since the accounts governor is the one authorized in Algeria to carry out the legal audit, and he is the source of the confidence of the stakeholders. His report, which he presents within the framework of his annual mission to testify to the accounts of economic enterprise, helps them in making their various decisions to deal with them. To achieve the goal of the study, we relied on the descriptive approach, and studied the case of the National Bank of Algeria, Ouargla branch.

We concluded that the accounts governor report is one of the necessary sources of information that the bank relies on in studying requests for granting loans to economic enterprise. integrity of the internal control system; The extent of the institution's commitment to the provisions and legislation that regulate the institution's activity, and other information (economic, financial, légal, regulatory...) that will benefit the bank in making the decision to grant financing.

Keywords: accounts governor report, financial statements, economic enterprise, stakeholders, financing decision.

Jel Classification Codes: M42, G39.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد:

يقدم محافظ الحسابات في نهاية مهمته السنوية لدى المؤسسة الاقتصادية تقريره حول الشهادة على صحة وسلامة قوائمها المالية، والذي يعد وسيلة يعرض بها محافظ الحسابات رأيه الفني حول صدق وانتظام القوائم المالية للمؤسسة، وسلامة عرضها لنتيجة نشاطها ووضعيتها المالية. كما يقدم من خلاله نتائج عمله إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية المهتمين بها في اتخاذ قراراتهم.

وحتى يتمكن المساهمون والأطراف ذوي المصلحة الآخرين من الاطمئنان على دقة وسلامة القوائم المالية المعدة من طرف القائمين على إدارة المؤسسة تمهيدا لاستعمالها في اتخاذ مختلف قراراتهم، فإنهم يعتمدون على تقرير محافظ الحسابات الذي يعتبر وثيقة قانونية يقدم فيه رأيه المهني المحايد حول صحة وسلامة القوائم المالية، اضافة إلى معلومات توضيحية أخرى توفر الافصاح، وتبين مدى احترام والتزام إدارة المؤسسة بالتشريعات ومختلف المعايير (محاسبية، تنظيمية، قانونية...) في إعداد وعرض القوائم المالية.

ويعد تقرير تدقيق القوائم المالية في غاية الأهمية، لاعتباره مصدرا موثوقا للمعلومات يستخدمه الأطراف ذوي المصلحة في اتخاذ قراراتهم للتعامل مع المؤسسات الاقتصادية، نظرا لتوفره على معلومات تزيد من مستوى الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية. وفي هذه الدراسة نسعى للإجابة على السؤال الآتي: **ما مدى اعتماد البنوك التجارية على تقرير محافظ الحسابات في عملية اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الاقتصادية في بيئة الأعمال الجزائرية؟**

وللإجابة على السؤال نقسم الدراسة إلى جزئين، جزء نظري نتناول فيه الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع من أوجه معينة، ثم نتطرق إلى تقرير محافظ الحسابات والأطراف ذوي المصلحة، وتقرير محافظ الحسابات وقرار البنك تمويل المؤسسة الاقتصادية. أما في الجزء التطبيقي فنتطرق إلى تقرير محافظ الحسابات وقرار تمويل البنك الوطني الجزائري المؤسسات الاقتصادية، ثم نتناول دور المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في عملية اتخاذ قرار منح القروض لدى البنك الوطني الجزائري.

I.1- الإطار النظري للدراسة:

1.1.الدراسات السابقة: نتناول عدة دراسات سابقة تناولت الموضوع من أوجه لها علاقة بالموضوع.

1.1.1. دراسة نوح لبوز، مبارك بوعلاق (2019):[1] تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المعايير الجزائرية للمراجعة على جودة تقارير محافظ الحسابات، وباعتبار أن هذه التقارير ذات قيمة إخبارية مهمة، حيث يعتبر محافظ الحسابات عين الملاك في الشركة، نظرا لأن المعايير الجزائرية لم تأخذ في الحسبان البيئة القانونية للمراجعة ولم تعط محافظ الحسابات وزنه القانوني في اكتشاف الأخطاء أو فساد مالي والتبليغ عنها في حالة الشك المبرر. ولتحقيق هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال أسئلة مقابلة على عينة من محافظي الحسابات وهيئات لها علاقة بإعداد واستخدام المعايير الجزائرية للتدقيق في البيئة المحاسبية الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية في البيئة المحاسبية الجزائرية مازالت تحتاج إلى تطوير لتتوافق بشكل كامل مع واقع بيئة الأعمال الجزائرية.

2.1.1. دراسة Abbadi et Escaffre (2015):[2] تناولت الدراسة اشكالية مدى فهم واستعمال تقرير التدقيق المالي من طرف الهيئات المالية، والمحللين الماليين على ضوء الاصلاحات التي مر بها في فرنسا ما بين 1998-2007. حيث أشارت الدراسة إلى أن هناك عدة دول قامت بإصلاح لهيكل ومحتوى المعلومات في تقرير التدقيق حتى يستجيب لتطلعات المستعملين. وخلصت بعد دراسة ميدانية لقياس أثر اصلاحات تقرير التدقيق على فهمه واستعماله من طرف المهنيين، إلى أن التقرير لا يمثل سوى أداة لتأكيد سلامة الحسابات، وأن قيمة المعلومات التي يقدمها تعتبر إشارة تأكيد موجهة لمستعمليه من هيئات استثمارية حول الصحة المالية للمؤسسة التي يريدون الاستثمار فيها. ونفس الأمر بالنسبة للمحللين الماليين الذين يعتبرون التقرير يقدم إشارة حول المخاطر المحتملة بالمؤسسة، وبهذا يبنون تحليلاتهم لأجل تقديم النصح للمستثمرين. وحسب الدراسة كذلك فإن التقرير لا يرقى بعد للاستجابة لكل تطلعات المستعملين، إلا أنه يبقى مصدرا لمعلومات يحتاج للتحسين من خلال تحديد العوامل التي تجعله ضعيف الاهتمام من المستعملين بفرنسا.

3.1.1.دراسة Kabajeh, et al (2012): [3] حاولت الدراسة قياس مدى كفاية وملاءمة ومستوى الوعي والرضى بمحتوى تقرير مدقق الحسابات لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل مدراء ومقرضي الشركات العامة الصناعية الأردنية، بالإضافة إلى قياس مدى امتثال هذا التقرير لمعايير التدقيق الدولية، من خلال اختيار عينة عشوائية من 30 شركة صناعية و10 بنوك مقرضة للسنة المالية 2010. وخلصت الدراسة إلى أن محتوى تقرير المدقق غير ملائم وغير كاف وغير محايد لاتخاذ القرار من قبل إدارتي الشركات العامة الصناعية الأردنية ومقرضيها، كما أشار المقرضون إلى أن هذا التقرير لا يساهم بشكل إيجابي في قرارات الإقراض. كذلك محتوى تقرير المدقق لم يكن مطابقا للمعايير الدولية للتدقيق في الماضي وحتى الآن، ولم

يتم تفعيل هذه المعايير، وليس هناك تسجيل للأحداث اللاحقة. وأخيرا أشارت الدراسة إلى عدم وجود تباين بين التشريعات المحلية والمعايير الدولية للتدقيق.

4.1.1.دراسة رامي محمد الزبدية، علي عبدالقادر الذنيبات(2012):[4] تهدف الدراسة إلى اختبار أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداة الإستبانة وأسلوب الدراسة التجريبية، حيث تم توزيع 132 إستبانة على ضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية، إضافة إلى بيانات افتراضية مرفقة مع الأنواع المختلفة من تقرير المدقق، ومن أجل تحليل بيانات الدراسة تم استخدام اختبار Chi-Square ، واختبار Wilcoxon، واختبار Kruskal-Wallis. وخلصت الدراسة إلى أن تقرير مدقق الحسابات يعد من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها ضابط الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانية، كما أشارت النتائج إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين التقرير النظيف والتقرير المتحفظ في التأثير في قرار ضابط الائتمان. إضافة إلى ذلك فإن الدراسة توصلت إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع تقارير المدقق المتحفظة في التأثير في القرار الائتماني.

2.I- تقرير محافظ الحسابات والأطراف ذوي المصلحة

1.2.1. تقرير محافظ الحسابات: يجسد تقرير محافظ الحسابات نهاية مهمته للشهادة على سلامة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية،[5] ويعد وسيلة لنقل وإيصال المعلومات ولرأيه حول القوائم المالية بشكل واضح وموثوق فيه إلى المستفيدين منه من الأطراف ذوي المصلحة (مجلس الادارة؛ المساهمون الحاليون؛ المستثمرون؛ إدارة الضرائب؛ المستخدمون؛ البنوك...).

كما يعد وثيقة قانونية تثبت قيام محافظ الحسابات بتنفيذ واجباته اتجاه المؤسسة، ويعد كذلك مصدرا لمعلومات محتملة تهم المستفيدين لاتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.[6] وهو بذلك يجسد إطارا للمعلومات المالية الذي يقدم من خلاله تفسيرات ومؤشرات، يمكن أن تفيد وتستعمل لاتخاذ قرارات من طرف مستعملي هذه المعلومات.[7]

يعتبر تقرير التدقيق الوسيلة المفضلة للاتصال بين المدقق المالي والأطراف ذوي المصلحة، ويمثل الأداة الوحيدة لدى محافظ الحسابات للاتصال مع المستعملين بخصوص المعلومات المالية، ويسمح كذلك بتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين كما تعرضه نظرية الوكالة (Jensen et Meckling, 1976).[8]

ويشير القانون10-01 المتعلق بالمهنة، والتشريعات المتعلقة به،[9] وكذا معيار التدقيق الجزائري (700) إلى مضمون وشكل تقرير التدقيق الذي يقوم محافظ الحسابات بإعداده، ويتضمن رأيه حول ما إذا كانت المعلومات المالية تم إعدادها وعرضها بصدق وانتظام في جميع الجوانب الجوهرية، واحترام إطار إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة التي قام بتدقيق حساباتها.

2.2.1.أنواع تقارير محافظ الحسابات: تشير المادة 25 من القانون المتعلق بالمهنة إلي التقارير التي تترتب عن مهمة التدقيق القانوني لمحافظ الحسابات:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الاخيرة والنتيجة حسب السهم، او حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية الاستغلال.

يقدم محافظ الحسابات في نهاية مهمته تقريرا يضم التقارير المشار إليها في المادة 25 من القانون 10-01 المتعلق بالمهنة. ويلاحظ أن محافظ الحسابات يقدم في كل نوع من هذه التقارير معلومات محددة، أشار إليها القانون التجاري ومختلف التشريعات والأحكام المتعلقة بتقرير محافظ الحسابات.

ويمكن استنتاجها وتلخيصها في معلومات حول: سلامة القوائم المالية؛ فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ أداء المؤسسة والتزامها بالضوابط القانونية المنظمة لمختلف أعمال وأنشطة المؤسسة. وهي معلومات تهم الأطراف ذوي المصلحة، وتفيدهم في اتخاذ مختلف قراراتهم وتعاملهم مع المؤسسة.

كذلك يقدم التقرير إشارات حول جودة التسيير في المؤسسة، وكذا درجة انضباط ادارة المؤسسة في الالتزام بالقواعد والتشريعات التي تنظم وتؤطر نشاط المؤسسة، وبهذا فإنه يساهم في التخفيض من عدم تماثل المعلومات اتجاه الأطراف ذوي المصلحة.[10]

3.2.1. تقرير محافظ الحسابات واهتمامات الأطراف ذوي المصلحة.

نحاول في هذا العنصر التطرق إلى أهمية تقرير محافظ الحسابات بالنسبة لقرارات الأطراف ذوي المصلحة:

- **المساهمون:** يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية ولتقرير محافظ الحسابات، باعتبارهم الملاك الذين يعينونه ليساعدهم في الرقابة على إدارة الشركة، كوكيل عنهم، ويحتاج المساهمون إلى المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، لاتخاذ القرارات. ومن أهم هذه المعلومات عائد السهم والأداء المالي للشركة، ومن ثم القيمة السوقية للشركة في البورصة. ومن الثابت أن تقرير محافظ الحسابات يمدهم بمعلومات إضافية، خاصة بمدى إمكانية اعتمادهم على ما تقدمه لهم القوائم المالية من المعلومات.[11]
- **المستثمرون (المساهمون المحتملون):** تعتمد أسواق المال في جميع أنحاء العالم على استقطاب أكبر عدد ممكن من أصحاب الأموال، الذين يريدون استثمار أموالهم في الشركات المسجلة في البورصة، ولا يتأتى ذلك إلا بنشر كل المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية الخاصة بتلك الشركات التي تبحث عن الأموال، وتقارير محافظ الحسابات حول تلك القوائم. ولعل أهم ما يريد قراءته المستثمر الجديد هي التقارير الصادرة عن المراجع للفترة المالية القريبة ولا يكون ذلك إلا في تقارير محافظ الحسابات، لذلك لهذه التقارير أهمية بالغة لمستخدميها من المساهمين المحتملين باعتبارها أحد مصادر المعلومات لدخول عالم الاستثمار في شركات ذات صحة مالية جيدة حسب ما تشير إليه هذه التقارير.[12]
- **الإدارة:** تهتم إدارة الشركة كثيرا بتقرير محافظ الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة، وذلك لأن تقرير محافظ الحسابات دليل على وفائها بمسؤولياتها عند إعداد القوائم المالية للمشروع، وأداة لإضفاء الصدق على إفصاح الإدارة للملاك. ولذلك فهو ذا تأثير ملموس في إثبات أن الإدارة قد قامت بدورها في إدارة أموال الملاك بكفاءة، وأن رأي مراقب الحسابات خاصة الرأي النظيف، دليل على أنها لم ترتكب تحريفا متعمداً في القوائم المالية، في صورة غش أو تدليس.[13]
- **البنوك:** حتى تطمئن البنوك المقرِضة لحالة طالبي القروض من الشركات، وجب عليها الاطلاع على الكشوف المالية وتقرير محافظ الحسابات من أجل إبداء رأيها بشأن الموافقة على القروض، والمساعدة في تحديد مبلغ القرض وشروطه بعد تحليل وضعية الشركة ماليا، مما يعطيها رأيا مسبقا مبني على قناعة صحة تلك القوائم المالية، ومدى قدرة الشركة على تسديد ديونها في الفترة المحددة لها، لذلك كان لتقرير محافظ الحسابات أهمية بالغة للبنك المقرض حتى يتعرف على الوضعية الحقيقية للشركة.[14]
- **جهات الإشراف والمصالح الحكومية:** تحتاج جهات الإشراف والمصالح الحكومية الرسمية لتقرير محافظ الحسابات، المرفق بالقوائم المالية، كحق لها في سبيل أدائها لمهامها. ويزداد اعتماد مثل هذه الجهات على القوائم المالية للشركة، في أدائها لمهامها الإشرافية والرقابية، كلما كان تقرير مراقب الحسابات المرفق بهذه القوائم المالية يحمل رسالة تدعم إمكانية الاعتماد والوثوق في المعلومات التي توصلها القوائم المالية لهم.
- **نقابة العمال:** من المعروف أن نقابة العمال تلعب دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال في ظل اقتصاد السوق. وذلك من خلال آليتي التفاوض والمساومات الجماعية، بشأن عوائد العمل، من أجور وحوافز ومزايا مادية واجتماعية. ولأن القوائم المالية للشركات، مجال المراجعة، هي المصدر الرئيسي لمثل هذه المعلومات، فإن تقرير مراجعة هذه القوائم المالية سوف يدعم مدى اعتماد نقابة العمال على هذه المعلومات وثقتهم فيها.
- **البحث العلمي:** اغلب الباحثين والدارسين بمجال المحاسبة والمراجعة يحتاجون دائما في تحليلهم للقوائم المالية إلى الاستعانة بتقارير محافظ الحسابات، لمعرفة الوضعية الحقيقية والسليمة لنشاط الشركات، وهذا يعكس الأهمية البالغة لتقارير محافظ الحسابات في مجال البحث العلمي كأساس لبناء معلومات ذات مصداقية تتسم بالموثوقية.

I .3- تقرير محافظ الحسابات وتمويل البنك للمؤسسة الاقتصادية

1.3.1. التمويل البنكي للمؤسسة الاقتصادية: يقصد بالتمويل البنكي ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي. أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لإنشاء مؤسسات جديدة أو لتوسع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها.

والقروض بدورها تعرّف على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسدادها مع الفوائد في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات من طرف المقترض التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.

ولقد عرّف المشرع الجزائري عملية القرض وذلك في نص المادة 68 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض:

«يشكل عملية قرض في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر...».

يلعب التمويل عن طريق القروض البنكية دورا حاسما في ازدهار ترقية اقتصاد أية دولة، إذ يعتبر بمثابة وساطة للتبادل التجاري وأداة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع.

2.3.1. تقرير محافظ الحسابات وقرار تمويل المؤسسة الاقتصادية: لقد استوفت عملية منح القروض المصرفية معايير أكثر صرامة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وتعتبر أهم القرارات التي تواجه خطر المعلومات القرارات البنكية المرتبطة بمنح القروض، حيث أن منح الائتمان له أهميته على مستوى البنك وعلى مستوى الاقتصاد ككل. أما على مستوى البنك، فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر مخاطرة على إدارة البنك نظرًا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك، فبالرغم من المخاطرة العالية التي يمتاز بها الائتمان المصرفي إلا أنه يعد من المصادر المهمة للعوائد والأرباح بالنسبة للبنك، وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

ومن أجل تقليل مخاطر المعلومات التي تواجه متخذي قرارات الائتمان فإنه يفترض أن يأخذ ضباط الائتمان تقرير المدقق الخارجي بعين الاعتبار للحكم على مصداقية البيانات المقدمة إليهم من أجل الموافقة على القرار. وتجدر الإشارة إلى أن المقرضين والمستثمرين من أكثر الفئات اهتماما بتقرير المدقق واستخدامًا للمعلومات، وذلك بسبب العدد الكبير لهاتين الفئتين، ولأنهما تتخذان القرارات بشكل كبير ومتكرر، إضافة إلى أن التقرير يعتبر من أهم المصادر المتوفرة لهما للحصول على المعلومات التي تهم كلا منهما.[15]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فان المقرض أيضا يهتم بمعرفة مقدرة الشركة على الاستمرار بنشاطها لما له من أثر بالغ على قرار المقرض، ونتيجة لذلك فإن المقرض يحتاج إلى الحصول على معلومات تساعده في اتخاذ قراره الائتماني، عدا عن المعلومات التي يحصل عليها من الشركة نفسها أو من خلال جهات أخرى، وهذا يتحقق من خلال جهة خارجية ومستقلة عن إدارة الشركة وهيكلها التنظيمي وهي مدقق الحسابات الخارجي.

كما اشار (Firth 1979) الى ان نتائج دراسته أظهرت انه يوجد أربع أنواع من الآراء حول البيانات المالية: رأي دون تحفظ، رأي بتحفظ يتعلق بالاستمرارية، رأي بتحفظ يتعلق بتقييم الأصول، رأي بتحفظ يتعلق بعدم احترام المبادئ المحاسبية المعمول بها.[16]حيث انه يوجد اختلاف كبير بين مبلغ القرض الممنوح من طرف البنك عندما يكون تقرير محافظ الحسابات لا يتضمن تحفظات مقارنة مع الذي يتضمن تحفظات. وكذلك ان المصرفي يخشى أكثر عندما يكون تقرير محافظ الحسابات يتضمن تحفظات تتعلق بالاستمرارية او تقييم الاصول مقارنة بالتقارير التي تخلو من التحفظات او بها تحفظات تتعلق بعدم الامتثال للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

وأشار (Soltani 1992) أن تقرير محافظ الحسابات ليس له اهمية كبيرة كمصدر موثوق للمعلومات من بين المصادر الاخرى وان المصرفيون يستخدمون في المقام الاول مصادر اخرى مثل البيانات المالية والمعلومات الاقتصادية والقطاعية كذلك الأحكام الشخصية. ومع ذلك فان (Soltani 1992) لاحظ أن المصرفيون يقومون بإعطاء أهمية كبيرة لنوع التحفظات الصادرة عن محافظ الحسابات عند اتخاذ قرار منح الائتمان. يميل المصرفيون إلى تقليل مقدار الائتمان ورفع سعر الفائدة، لذلك فان راي محافظ الحسابات الذي يحتوي على تحفظات له تأثير سلبي على القرارات الائتمانية للمصرفيين.[17]

وأشارت (مسودة 1992) إلى البيانات المالية المدققة تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرار الائتماني من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين، وان سمعة المحاسب القانوني وفعالية الإجراءات والمعايير التي يطبقها تؤدي إلى زيادة المصداقية وموثوقية القوائم المالية وبالتالي زيادة فعاليتها كمصدر للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات.[18]

II- الجزء التطبيقي

سنعتمد في الجانب التطبيقي للدراسة على دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، من خلال اجراء مقابلات مع الأفراد المعنيين بدراسة ملفات وطلب المؤسسات الاقتصادية للحصول على تمويلات من البنك، كذلك الحصول على المعلومات التي يعتمد عليها متخذي قرار منح التمويل، إضافة إلى الاهتمام بدور محتوى تقرير محافظ الحسابات في عملية دراسة ملفات طلب القروض والمعلومات التي يركز عليها خاصة.

2. 1. تقرير محافظ الحسابات وقرار تمويل البنك الوطني الجزائري المؤسسات الاقتصادية

نستعرض في هذا الجزء ما يقدمه تقرير محافظ الحسابات من معلومات لمتخذي قرار منح التمويل للمؤسسة الاقتصادية لدى البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة، وهذا من خلال التطرق إلى المراحل المعتمدة والمعلومات اللازمة لدراسة طلب قرض المقدم من مؤسسة اقتصادية.

1.1.2. قرار منح القروض في البنك الوطني الجزائري: تكلف مصلحة القروض بدراسة طلبات المؤسسات الاقتصادية المتعلقة بالقروض، والتي تتكون من رئيس قسم القروض ومكلفون بالدراسات التقنية وابداء رأيهم في الملفات، وتقديمه إلى رئيس القسم، ثم إلى المدير الجهوي للإدلاء بآرائهم هم أيضا اتجاه الملف ومن ثم طرحه في جلسة اللجنة الجهوية للقروض للخروج بالقرار المناسب.

من خلال المقابلة التي تمت مع المكلفين بالدراسات على مستوى البنك الوطني الجزائري، يتضح لنا أن عملية اتخاذ قرار منح الائتمان يكون بإجماع جميع أفراد اللجنة التي تتكون من مسؤولي مختلف المستويات (المدير، مسئولي الائتمان والمسئولين القانونيين)، حيث انه في حالة رفض عضو واحد من اعضاء اللجنة يتم رفض ملف القرض.

إن ملف طلب القرض يبدأ بحضور الزبون الى البنك وتقديم ملفه أمام المكلف بالزبائن حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات مقابلة خاصة معه، وذلك من اجل معرفة الدافع الاساسي الذي جعله يطلب هذا القرض واحتياجات مؤسسته للتمويل، وذلك تبعا لتعليمات البنك لهذا الغرض. ويضم ملف طلب القرض وثائق مختلفة تقدم معلومات (مالية، اقتصادية، قانونية...) حول الزبون ومؤسسة ومشروعه، ومن بين تلك الوثائق والمعلومات نجد تقارير محافظ الحسابات للسنوات المالية الماضية.

يعتمد المصرفيون على تقارير محافظ الحسابات في اتخاذ قرار منح القرض لكونه مصدر موثوق يؤكد لهم مدى صحة البيانات المالية ،إذ يعتبر رأي محافظ الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات، و من طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعه الحسابات فرصه استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عمليه المراجعة تأكيدات منطقيه تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صوره صحيحة وعادله (صادقة) حول ميزانية المؤسسة و نتائج أعمالها، و بالتالي فان رأي محافظ الحسابات الذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصداقية وانتظام المعلومات المحاسبية و تمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة، على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما .ويسعى محافظ الحسابات إلى التأكيد المنطقي على أن القوائم المالية معدة بطريقه منتظمة وصادقة. من خلال:

- التأكد من أن المعاملات والمبالغ المالية الواجب تسجيلها في البيانات المالية تم إدراجها في التقارير الملحقة بالمعلومات المالية؛
- التحقق من أن الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية كانت موجودة في تاريخ الميزانية، وان المعاملات المدرجة قد وقعت خلال الفترة التي تغطيها هذه المعلومات؛
- التأكد من أن أصول المؤسسة مملوكه لها، وكذلك مجمل المطلوبات المدينة بها المؤسسة حتى تاريخ الميزانية قد تم ذكرها في التقارير المالية؛
- التأكد من أن القيم والمبالغ المدرجة في المعلومات المالية(الموجودات، المستحقات والعائدات والمصاريف) قد تم تقديرها وتقييمها بصوره مناسبة ومنسجمة مع المبادئ المحاسبية؛
- التحقق من أن قيم ومبالغ القوائم المالية قد تم تصنيفها ووضعها والإفصاح عنها بصوره مناسبة ومنسجمة مع الأصول المحاسبية.

بعد الدراسة التقنية لملف طلب القرض والتأكد من الضمانات القانونية المقدمة، يتم اتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناءا على نتائج الدراسة المالية للملف، ففي حالة القبول فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام. أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه وسبب الرفض ويطلب منه سحب ملفه.

2.1.2. تقرير محافظ الحسابات وقرار منح القروض في البنك الوطني الجزائري: يقدم محافظ الحسابات من خلال مهمته السنوية للمصادقة على القوائم المالية، ووفقا للمعايير المتعارف عليها، معلومات وتوضيحات حول سلامة القوائم المالية؛ فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ أداء المؤسسة والتزاماتها بالضوابط القانونية المنظمة لمختلف أعمال وأنشطة المؤسسة...، حيث أن كل هذه المعلومات تسهل قراءة القوائم المالية من طرف المصرفيين وتساعدهم في اتخاذ القرارات الصحيحة. حيث انه في الكثير من الأحيان عند دراستهم لملف القرض تكون هناك بعض المعلومات لا يستطيع المصرفي توضيحها ومعرفتها إلا باللجوء إلى تقرير محافظ الحسابات الذي يتضمن معلومات وتفاصيل مهمة حول كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

رغم أن تقرير محافظ الحسابات يرضي المصرفيون عموما وذلك لتزويدهم بمعلومات مهمة حول المؤسسة المقترضة من شانها تعزيز مصداقية القوائم المالية الى ان هذا الاخير وحسب المصرفيين يفتقر الى:

- **المعلومات المتوقعة:** حيث ان قرار الائتمان هو قرار يبنى على توقع مستقبل المؤسسة، لان المعلومات المتوقعة تعد أكثر اهمية بالنسبة للمصرفيين على المعلومات الماضية.

- **التفاصيل:** حيث ان تقرير محافظ الحسابات لا يحتوي كل الإيضاحات والا فصاحات المرفقة للقوائم المالية وذلك بغرض ان يثبت موضوعية ومصداقية هذه القوائم المالية التي تمكن المصرفيون في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ومن خلال المقابلة تبين انه كلما كان تقرير محافظ الحسابات يتضمن رأيا نظيفا، كلما كان القرار المتخذ رشيد وصائب ويقلل من درجة المخاطرة. وذلك للتعبير عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ومركزها المالي. أما إذا كان تقرير محافظ الحسابات يتضمن رأيا متحفظا حول القوائم المالية، فان المصرفيين يولون أهمية كبيرة لمحتواه إذ يؤثر في انطباعاتهم حول المؤسسة المقترضة، ويؤثر في قراراتهم الائتمانية، حيث يهتم المصرفيون بمعرفة نوع التحفظات (تحفظات بسبب إفصاح غير ملائم، تحفظات بسبب التقديرات المحاسبية، تحفظات بسبب استمرارية المؤسسة، تحفظات بسبب عدم امتثال لقواعد محاسبية معينة...)، لأن هذه الاخيرة يمكن ان تؤثر بشكل كبير على مصالح البنك.

هناك انواع من التقارير المتحفظة تؤثر في القرار المتخذ من قبل المصرفيين بشكل ملحوظ وبشكل اكبر من التقارير الاخرى، حيث اظهرت المقابلة ان المصرفيين يعتبرون التحفظات المتعلقة حول استمرارية المؤسسة هي التحفظات الاكثر خطورة مقارنة بالتحفظات الاخرى فهي تؤثر على قرار التمويل اذ ان المصرفيون يمتنعون عن الموافقة على منح القرض في حال اصدار تقرير متحفظ حول استمرارية المؤسسة وذلك لان المؤسسة لا تعد قادرة على مواصلة نشاطها ولا تتمكن من تسديد التزاماتها.

2.2. دور المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض لدى البنك الوطني الجزائري

لإبراز دور المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في عملية منح القرض لدى البنك الوطني الجزائري، نتطرق إلى حالتين.

1.2.2. دراسة قرار منح القرض لدى البنك الوطني الجزائري: من خلال المقابلة التي أجريناها مع المكلف بدراسة ملفات طلب القرض، تعرضنا إلى حالتين، حالة قبول منح القرض وحالة رفض طلب القرض، ودور تقرير محافظ الحسابات في العملية.

حيث في الحالة الأولى تقدمت المؤسسة الاقتصادية SARL X بطلب قرض من البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة، وبعد عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية للملف من طرف المكلف بالدراسة، تم قبول طلب القرض، مع العلم أن لهذه المؤسسة رأس المال عامل سالب، ولكن بالرجوع الى تقرير محافظ الحسابات اكتشف المصرفيون الحسابات التي تسببت في تقديم رأس مال العامل FR سالب على مدى ثلاث سنوات 2014، 2015، 2016 مع ارتفاع ملحوظ في هذا العجز، كما لاحظ المصرفيون أن هناك حساب معين سبب هذا العجز في راس المال العامل FR، وهو حساب ديون أخرى.

نجد في هذه الحالة أن كان هناك دور لتقرير محافظ الحسابات في قرار منح القرض، وهذا لاعتباره مصدر معلومات موثوق قدم معلومات وتفاصيل مهمة حول كل عنصر من عناصر القوائم المالية، تمكن المصرفيون من إزالة الغموض فيها وزيادة الإفصاح المحاسبي، وبالتالي مساعدتهم في اتخاذ قرار منح التمويل للمؤسسة الاقتصادية.

أما في الحالة الثانية، فإن مؤسسة SARL Y التي تنشط في التجارة بالتجزئة للأثاث والأجهزة الكهرومنزلية، تقدمت بطلب قرض الى البنك مرفقة بالملف الذي كان ينقصه بعض الوثائق منها تقرير محافظ الحسابات للثلاث سنوات الاخيرة، بعد معاينة مكلف الحسابات للملف تبين له من خلال الميزانيات المقدمة ان الاصول الثابتة في الثلاث ميزانيات الاخيرة منعدمة على الرغم من ان هذه المؤسسة تسجل تدفقات جد مهمة في الحساب الجاري الخاص بها. لهذا السبب أصر المكلف بالدراسات على ضرورة تقديم تقرير محافظ الحسابات لتفسير هذه النقطة. لكن المؤسسة رفضت تقديم تقرير محافظ الحسابات، وبالتالي كان قرار البنك برفض طلب القرض بسب عدم تقديم تقرير محافظ الحسابات وتكملة الملف.

نجد في الحالة الثانية أن تقرير محافظ الحسابات يعتبر من عناصر ملف القرض، وذلك لاعتباره مصدر موثوق يؤكد للمصرفيين مدى صحة القوائم المالية، إذ يؤدي محافظ الحسابات مهمته حسب معايير التدقيق المتعارف عليها من اجل إبداء رأيه حول مدى إعداد وعرض القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبهذا يقدم تقرير محافظ الحسابات تأكيدا للمصرفيين على سلامة القوائم المالية ويعزز مصداقيتها من خلال كل المعلومات والإيضاحات الضرورية.

2.2.2. اعتمادية تقرير محافظ الحسابات في اتخاذ البنك قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية: من خلال المقابلات التي اجريناها مع المكلفين بدراسات طلبات القروض، نجد أن تقرير محافظ الحسابات له دور في اتخاذ البنك الوطني الجزائري قرار تمويل المؤسسات الاقتصادية، وهذا يعود إلى أن:

- تقرير محافظ الحسابات وثيقة قانونية تدخل ضمن ملف طلب القرض وتثبت صحة وسلامة القوائم المالية؛
- تقرير محافظ الحسابات من المصادر المهمة التي يعتمد عليها المصرفيون لاتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الاقتصادية؛

- يقدم تقرير محافظ الحسابات معلومات وتوضيحات حول: سلامة القوائم المالية؛ فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ احترام المؤسسة لجميع التشريعات المنظمة لنشاطها؛ استمرارية المؤسسة في نشاطها، وهي معلومات تسهل قراءة القوائم المالية وتساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة؛
- يعبر محافظ الحسابات في تقريره عن رأيه حول سلامة القوائم المالية (رأي بدون تحفظ، أو بتحفظ، أو امتناع عن إبداء الرأي)، وهذا يهم متخذي القرار على أساس المعلومات المالية؛
- يعد تقرير محافظ الحسابات الذي يحتوي رأيا متحفظا محل اهتمام متخذي القرار، نظرا لتقديمه لأسباب التحفظ؛
- يقدم تقرير محافظ الحسابات تفصيلات لحسابات الميزانية وتفسير مختلف تطورات هذه الحسابات مما يساعد المصرفي في اتخاذ القرارات الصحيحة.

IV- الخلاصة :

لمحافظ الحسابات دورا في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا من خلال تقريره عن مهمته القانونية، وهذا لوجود تباعد بين إدارة المؤسسة المعدة للقوائم المالية ومستخدمي هذه القوائم من أطراف ذوي المصلحة (ملاك، مستثمرون، بنوك، عمال...)، فهو يعتبر أداة اتصال بينهم، حيث يساهم به في التخفيف من عدم تماثل المعلومات حسب نظرية الوكالة. كما يقدم فيه تأكيدا معقولا حول سلامة القوائم المالية، ومعلومات وإيضاحات أخرى (قانونية، مالية، تنظيمية...).

يعتبر تقرير محافظ الحسابات احد مصادر المعلومات الرئيسية التي يعتمد عليها البنك عند عملية اتخاذ قرار منح القروض للمؤسسات الاقتصادية، رغم وجود مصادر معلومات أخرى (المعلومات المالية، الحسابات المتوقعة، معلومات من البنك المركزي والضمانات المقدمة...)، ويقدم تقرير محافظ الحسابات معلومات تدعم القرارات التمويلية من خلال تقديمه لتقارير خاصة تتضمن معلومات متنوعة حول سلامة القوائم المالية، فعالية نظام الرقابة الداخلية، مدى الالتزام بالضوابط القانونية المنظمة لمختلف أنشطة المؤسسة...كل هذه المعلومات تساهم في التخفيض من درجة المخاطرة التي تصاحب قرار التمويل.

كما يولي البنك أهمية لمحتوى تقارير محافظ الحسابات خاصة إذا تضمن تحفظات، هذه التقارير بدورها تؤثر على القرار المتخذ بشكل أكبر مقارنة بالتقارير الأخرى، إذ أن البنك يعتبر التحفظات المتعلقة بالاستمرارية هي الأكثر خطورة وذلك لعدم قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها وتسديد التزاماتها.

– الإحالات والمراجع :

[1] - نوح لبوز، مبارك بوعلاق (2019): **تأثير تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق في جودة تقارير محافظ الحسابات – دراسة ميدانية لعينة من المهنيين لسنة 2018**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 3 / العدد 02، ص ص 08- 25.

[2] - Abbadi Aymen, Escaffre Lionel (2015), **Contribution à l'analyse de la perception de l'utilité du rapport d'audit par les utilisateurs en France**, France.

[3] - Kabajeh Majed A- M, et all. (2012), **Informational Content of Auditor's Report and its Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms**, International Journal of Humanities and Social Science, Jordan, Vol. 2 No. 14.

[4] - رامي محمد الزبيدية، وعلي عبدالقادر الذنيبات (2012): **أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 8، العدد3، ص ص 465- 494.

[5] – في الجزائر، يُلزم القانون التجاري أنواعا من الشركات التجارية إخضاع قوائمها المالية السنوية للمصادقة من طرف محافظ الحسابات، فمثلا نجد هذا في المواد: 584؛ 585 بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، وفي المواد: 715 مكرر 4 إلى غاية 715 مكرر 14 بالنسبة لشركات المساهمة.

[6] – بابنات عبدالرحمان، ناصر دادي عدون (2017): **المحتوى المعلوماتي لتقرير محافظ الحسابات في الجزائر؛ دراسة استكشافية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 7، ص ص 131-146.

[7] – Kabajeh Majed A- M, et al, po.cit

[8] - Bertin E, Jaussaud J, Kanie A. (2002): **Audit légal et gouvernance de l'entreprise, une comparaison France/Japon,** Comptabilité-Contrôle-Audit /numéro spécial, France, mai :117-138.

[9] – القانون 10- 01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، **المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 42 مؤرخة في 11 /2010/07.

– المرسوم التنفيذي رقم 11-202 مؤرخ في 26 مايو 2011، **يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال ارسالها**، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 30 مؤرخة في 2011/06/01.

– قرار مؤرخ 15 شعبان 1434 الموافق لـ 24 يونيو 2013 ، **يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 2014/04/30.

[10]– بابنات عبدالرحمان، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره.

[11] – عبد الوهاب نصر علي(2001): **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال**، الجزء الأول، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص22.

[12] – نوح لبوز، مبارك بوعلاق، مرجع سبق ذكره.

[13] – عبد الوهاب نصر علي (2009): **المراجعة الخارجية الحديثة**، الجزء الأول، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص197.

[14] – الصباغ احمد عبد المولى، وآخرون (2008): **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، جامعة القاهرة، ص ص10-11.

[15] – رامي محمد الزبيدية، علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سبق ذكره.

[16] – نفس المرجع.

[17] - Yosra MNIF (2001): **L'utilité du Rapport d'Audit, École Supérieure de Commerce**, SFAX.

18 – رامي محمد الزبيدية، وعلي عبد القادر الذنيبات، مرجع سبق ذكره.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبدالرحمان بابنات، (2021) ، **مساهمة تقرير المدقق القانوني في عملية اتخاذ القرار لدى الأطراف ذوي المصلحة - حالة البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 07 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 51-60.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).